

## المتقاعدون يطالبون الحكومة بتحسين رواتبهم لمواجهة متطلبات المعيشة

# المتقاعد يحيي صالح: الخدمة المدنية فقدت مافي ولو لم أكن محتفظاً برسالة قديمة تؤكد عملي لكنت من الضائعين

## المتقاعد سالم علي: زملاؤنا حصلوا على الإستراتيجية فيما نحن لم نحصل عليها برغم الشكاوى والمتابعة مع الجهات المختصة في الهيئة



عبد الوارث احمد ■ عبدالعزيز فارغ ■ صالح عبده صالح ■ سالم علي محمد



عبده شمسان محمد ■ علي سالمين مسلم ■ فضل عبدالله كليب ■ يحيى صالح سعيد

يعاني غالبية المتقاعدين من ضآلة الراتب الشهري الذي لا يلبى متطلبات المعيشة بسبب المتغيرات الجارية في مستوى الأسعار لمختلف السلع الغذائية دون أن يحصلوا على زيادة ملحوظة بعد إتمام إجراءات التقاعد في كافة المؤسسات المدنية والعسكرية بعد أن يكون المتقاعد قد أعطى عنفوان الشباب في العمل حتى بلغ أحد الأجلين وأصبح في طي النسيان بعد سنوات طويلة من الخدمة.

وتسعى هيئة المعاشات إلى تقديم كافة الإجراءات المحددة بالقانون لتذليل الصعوبات وتقديم الحلول المناسبة لهم برغم الزيادة العددية التي ترتفع بصورة سنوية في محافظة عدن التي تعتبر من أكثر المحافظات التي تعاني من العدد الكبير للمتقاعدين.

في هذا الاستطلاع نتعرف على طبيعة معاناة المتقاعدين فإلى الحصيلة:

### استطلاع وتصوير / أحمد محمد سعيد

## من حسنات هيئة المعاشات أنها تقدم للمتقاعدين القروض ( نظام الاستبدال) بأقساط شهرية مناسبة

بأنني عامل لديهم ولم تقبل وظللت بدون معاش حتى وافقوا على صرفها كل ثلاثة أشهر لكنني لم أقبّل هذا الوضع وبالصدفة حصلت على رسالة قديمة من الزراعة فيها طلب إضافة اسمي إلى مشروع مساكن البلدية في المنصورة وهذه التي انقذتني من فقدان معاشي التقاعدي ونحن حالياً نعيش ظروفاً معيشية صعبة في مواجهة الغلاء ومصاريف المواد الاستهلاكية وغيرها ونطالب الدولة بأن تنظر إلى أحوالنا بقدر الإمكان من أجل تخفيف الأعباء التي علينا.

الأخ/ صالح عبده صالح متقاعد من مصنع العيدروس للكهربائيات بالمخال أشار إلى أنه يعمل في القطاع الخاص منذ عام 1981م ورضي بما قسم الله له في هذا العمل وأضاف: الحقيقة مشكلتي تتلخص عندما أعلن صاحب العمل إغلاق المصنع عام 2009م وطرد بدون رواتب ولا حقوق ولا عمل وبعد ذلك تقدمت بطلب تقاعد مبكر قبل

من قلة الدخل الذي يحصل عليه حتى اليوم والمشكلة الأساسية يقول فيها: لم أتصل على الإستراتيجية مع بعض الزملاء بينما الآخرون الذين تقاعدوا معنا حصلوا عليها والبقية في حدود مائة عامل في ميناء صيفي الملال لم تحصل على الإستراتيجية المستحقة برغم الشكاوى والمتابعة مع الجهات المختصة في التأمينات وقد تم تحويل موضوعنا إلى صنعا عبر مندوبين ولم نلتق إلا بالعودة وتم معالجة وضع عدد من العاملين دون غيرهم، وحتى يومنا وضعنا كما هو غير قادرين على مواجهة الأعباء خاصة أن لدينا أسراً كبيرة لا يغطيها الراتب مصاريقهم، لذلك أطلب الدولة بإعادة النظر في الرواتب وتحسين المعيشة بصورة عامة لكافة المتقاعدين.

الأخ/ يحيى صالح سعيد عبيد متقاعد من مكتب الزراعة والري عام 1997م تحدث قائلاً: باعتباري العائل الوحيد أعاني من ضعف الراتب ومشكلتي الأساسية أن خدمتي الطويلة كانت كثيرة التنقل بين المحافظات في إدارة الري وكنت أعمل سائق سيارة نقل كبيرة وثلث الفترة حوالي (10) سنوات متواصلة لم أحصل على إجازتي السنوية حيث كان المبرر أنه لا يوجد بديل ويعدنا استكملت فترة التقاعد دون تعويض عن الإجازات للمدة المذكورة وخاصة أن عملي كان شاقاً وطويلاً منذ التحاق بالعمل في أبريل 1966م ويفترض إعطائي حقوق سنة قبل الاستقلال ولكن لم أحصل عليها من الهيئة وقالوا إنه قد تم إضافتها إلى سنوات خدمتك والمصيبة الكبيرة عند إجراءات التقاعد لم نحصل على الملف الشخصي في الخدمة المدنية نهائياً وقدمت رسالة من الزراعة تؤكد

الأخ/ عبده شمسان محمد حسن المقطري متقاعد من شركة الملاحه الوطنية عام 1997م يقول: مشكلتي الأساسية أثناء التقاعد هي قلة الراتب الذي لا يزال متوقفاً في مكانه بعد الزيادة البسيطة ونحن المتقاعدين صراخه في حالة (تعبانة) بسبب أن أي زيادة لا تشملنا من علاوات وأي مستحقات أخرى وهذا ما جعل حياتنا المعيشية غير مستقرة خاصة وأني أعيل أسرة كبيرة وجميعهم لا يعملون وظروف المعاش الذي لا تشابه العامل الذي لا يزال يعمل حيث يتعدّل راتبه من فترة إلى أخرى فيما نحن نعاني الأمرين ولا نستطيع مواجهة حياتنا في توفير المواد الاستهلاكية والأسعار التي تزداد كل حين، كما أننا محرومون من المكافآت والإكراميات في رمضان أو توزيع أكياس الدقيق كما كان في السابق وقد وصلت أوضاعنا إلى حالة يرثى لها ولا ندري ماذا الإهمال يحقنا نحن الذي أعطينا شباب العمر في خدمة الوطن بكل أمانة وإخلاص وأصبحنا اليوم في سن الشيخوخة بحاجة إلى علاج وأدوية ولكننا لا نستطيع بسبب قلة المعاش الذي لا يواكب الظروف المعيشية الحالية، ومن خلال صحيفة (14 أكتوبر) التي تناولت قضيتنا مشكورة أوجه كلامي إلى الحكومة بإعادة النظر إلى حالتنا ورعايتنا على الأقل في الصحة المجانية والعلاج الحكومي لكافة المتقاعدين خاصة الكبار في السن وتقديم الرعاية المناسبة لتخفيف المعاناة بقدر الإمكان، أمنا كبير بعد الله سبحانه وتعالى أن تلقى الحكومة إيمانية تحسين المعاش خاصة للقدماء.

الأخ/ فضل عبدالله كليب جبوري متقاعد من الموائع عام 2005م يشكو

لا توجد معه مشكلة غير أن الراتب أصبح اليوم لا يفي بالمعيشة بأي حال في ظل الغلاء والحل الوحيد لتحسين معيشتنا هو أن يتم مساواتنا بالموظفين بالعلاوات السنوية لأن بقاء الأوضاع بهذه الصورة يعد ظلماً ونحن محرومون من أي زيادة وهناك مخارج مفتوحة المجال تساعدنا على مواجهة المتغيرات من عام إلى آخر خاصة وإننا بحاجة إلى تعزيز الرقابة الحكومية على الأسعار ووضع حد لتلاشيات التجار المستمرة على الشعب المغلوب على أمره، وكما عرفت أن هناك توجيهها بصرف العلاوات السنوية للمتقاعدين لعامي 2012م/ 2013م وهذا شيء جميل سوف يساعد على رفع المعنويات، وبالمناصفة أقدم شكري إلى هيئة المعاشات التي تقدم نظام الاستبدال (القروض) لتخفيف الأعباء والمسؤوليات عن عدد كبير من المتقاعدين في عدن.

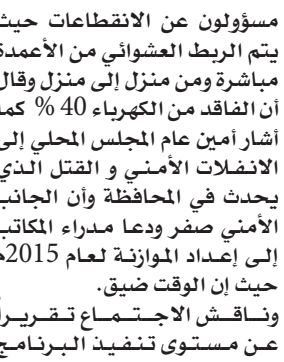
الأخ/ سالم علي محمد عبدالله متقاعد من شركة التجارة الداخلية يقول: خدمت في الشركة (35) سنة بالتمام والكمال وتمت الإجازات بحسب الفانون عام 1996م لكن لم يأخذوا بالاعتبار شهادتي الدراسية الثانوية إضافة إلى خبرتي في مجالات فقيرة تقطع السيارات لمدة 10 سنوات ولم يعملوا لي التسويات المناسبة أثناء تقاعدي وأصبح المعاش لا يفي بمصاريف الأسرة إضافة إلى ذلك لم تشملنا الإستراتيجية سوى مرة واحدة فقط وقدمت شكوى أمام اللجنة الخاصة بالمقاعدين وأعطيتهم الوثائق اللازمة ولكن لم أحصل على جواب حتى اليوم وإن شاء الله يتم التجاذب من الحكومة بالنظر إلى

مطالبنا وتحسين معيشتنا. الأخ/ علي سالمين مسلم متقاعد من الاتصالات عام 1995م قال: كما تعرفون أن تقاعدي كان منذ فترة طويلة براتب متواضع حينها، فواجهنا أمورنا على قدر المعاش مثل بقية الزملاء الذين تقاعدوا معي ومررت علينا السنوات دون أن تشعر بها وبدأت أسعار السلع الغذائية ترتفع تدريجياً ولم تشعر بها والتقاعد لا يدري أين يقضي وقته ولا يوجد لنا أندية ولا متنزهات مناسبة خاصة بنا ولا العلاج المجاني ونطالب الدولة بإعادة النظر ظرفاً على الأقل ناحية الدعم السلمي بأسعار مخفضة تخفف علينا شيئاً من المعاناة النفسية خاصة وأن المعاش لا يواجه بالمواقف الصعبة التي تمر علينا من وقت لآخر، نتمنى معالجة الأمر ومسؤولية وأخلاق العمل الذي يخدم العباد والبلاد.

الأخ/ عبدالعزيز عبدالله فارغ عبدالله متقاعد من القوات البحرية عام 2001م أشار إلى أنه منذ أن تقاعد من العمل بعد خدمة طويلة واجهته مشكلة زيادة الأسعار المتقلبة التي كانت تترقب الناس.

ويواصل: لقد حاولنا قدر الإمكان العيش بالراتب المتواضع مثل بقية أفراد المجتمع إلا إنه بعد 13 عاماً وجدنا صعوبة في التعامل مع المعيشة في حياتنا الخاصة حيث زاد عدد أفراد الأسرة ونظر المعاش كما هو ونأمل من الاستثمار بأوضاعنا لتحسين معيشتنا بما يلزم حتى نستطيع العيش بصورة مشرفة من خلال العمل الاستراتيجي إلى جهات الاختصاص بالنظر إلى تلك الأوضاع خاصة مع ارتفاع الأسعار كثيراً منذ تلك الفترة وأصبحت تهدد حياتنا بالهول والفقر.

## أمين عام محلي لحج: الاصطفاف الوطني ضرورة لمصلحة الأمن والاستقرار

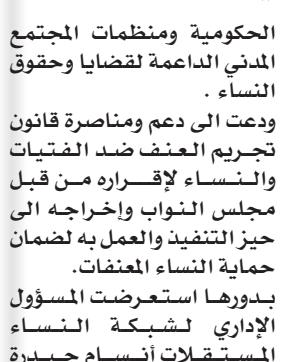


إدارة التطهير اللائحة الصحية والنظافة  
علي حيدرة ماطر

اصطفاف الوطني بما يخدم مصلحة الأمن والاستقرار والحفاظ على التنمية وكأعضاء للمكتب التنفيذي علينا تحمل المسؤولية للنهوض بالمحافظة داعياً إلى تسجيل تنيبه لأعضاء المكتب الذين لم يحضروا الدورة من دون عنر. وكانت اجتماع المكتب التنفيذي قد وقف ويرئاسة الأخ / علي حيدرة ماطر أمام عدد من القضايا الحيوية أبرزها مشكلة الكهرباء حيث أكد ماطر أن مشكلة الكهرباء في لحج بدأت منذ أواخر صيف 2013م بإدخال 30 ميغا بينما تحتاج إلى 35 ميغا لافتاً إلى أنه الفقدان الموجودة في الكهرباء موضحاً أن المواطنين

لحج/ عادل قائد، دعا الأخ / علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس المحلي بمحافظة لحج إلى الاصطفاف الوطني وتكاتف الجميع في هذه الظروف التي تمر بها اليمن: نمرذ الحويين وخروجهم عن المألوف وما يواجه صنعا من حصار مسلح . جاء ذلك في كلمته الافتتاحية للاجتماع السابع للمكتب التنفيذي بالمحافظة . وأضاف أن الحجج الواهية للحويين في طريقها للفشل متمنياً الا يتفاقم الوضع ولو دخلنا في حرب أهلية سينعكس ذلك على كل المحافظات لافتاً إلى أن هناك إشكاليات نعيشها وأوضاعاً أمنية صعبة والهدف ليس إسقاط الحكومة والجرعة ولكن ندعغة عواطف الناس لهذا علينا بالتماسك والاصطفاف الوطني لأن المرحلة تتطلب تكاتف الجميع . وقال ماطر: ونحن على مستوى السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والشخصيات الرسمية نحتاج إلى التعاون بين النساء المستقلات الاجتماعيه ومنظمات المجتمع المدني علينا

## مشهور: مشروع مناهضة العنف ضد المرأة له صدى كبير في مخرجات الحوار



حورية مشهور

أكدت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور أن مشروع مناهضة العنف ضد النساء له صدى كبير في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المرتبطة بالأجندة الوطنية للمرأة.

وقالت مشهور في افتتاح المنتدى الحواري الموسع لعرض نتائج المندوبات الحوارية لمقترح مشروع قانون تجريم العنف ضد الفتيات والنساء الذي نظمته بصنعا أمس شبكة النساء المستقلات (فوز) بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع استجابة - اليمن واللجنة الوطنية للمرأة « أن هناك بعض الانجازات النسبية التي تحققت مناهضة العنف ضد المرأة مع ذلك ثمة فجوة قانونية في الوصول إلى نصوص وقوانين تحمي النساء المعنفات .»

وأشارت إلى أن مشروع القانون المقترح مازال بحاجة إلى إصلاحه لغة واصطلاحاً ونصوياً والصياغة النهائية على وزارة الشؤون القانونية واللجنة الوطنية للمرأة لتطوير القانون وإعناؤه مع نشر مضمونه ليحظى بالقبول من جميع الجهات المختصة.

ويثبت وزيرة حقوق الإنسان إلى ضرورة النظر في آليات الحماية للنساء المتعرضات للعنف خاصة أن هناك كثيراً منهن لا يعرفن لمن يلجأن حينما يتعرضن للعنف بأشكاله المختلفة سواء كان العنف المنزلي، المجتمعي، أو في العمل والشارع .

وأكدت مشهور أن الوزارة لن تألو جهداً في دعم مشروع قانون تجريم العنف ضد النساء وأن تتنصر لحقوق النساء بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النساء .

بدوره أكد نائب مدير مشروع استجابة - اليمن شكيب عثمان وخبيرة النوع الاجتماعي ومشروع استجابة تهاني الخبية ضرورة رفع الوعي المجتمعي بقضايا وحقوق النساء.. مشيراً إلى أن المسؤولية تقع على عاتق منظمات المجتمع المدني والمنتديات والشبكات الاجتماعية المعنية بقضايا النساء للدفع بقضاياهن في المرحلة القادمة .

ولفتا إلى ضرورة استكمال المرحلة والحفاظ على دوران العجلة نحو التقدم وإيجاد بيئة تشريعية ودستورية

## التربية ونقابات التعليم تدعو التربويين إلى الاصطفاف الوطني

قادة الوزارة في تحقيق كثير من المطالب الحقوقية للتربويين وفقاً للمحضر الموقع بين النقابات والوزارة. ودعوا إلى تنظيم ورشة عمل مشتركة بين الوزارة ونقابات التعليم لتطوير وتحديث العملية الاختيارية.

ويعقد نقاشات مسؤولة خرج الاجتماع بعدد المواضيع المثارة في الاجتماع إلى الواقع المحلي والمشتركة من يناير إلى يونيو 2014م.

دعت وزارة التربية والتعليم ونقابات التعليم كافة التربويين بعموم محافظات الجمهورية إلى الاصطفاف الوطني الكامل والوقوف في وجه دعوات العنف والفوضى والتصدى لحالات جر الوطن إلى جحيم الصراعات وسعير الحروب العنيفة والإفساد في الأرض والعمل بكل جهد وإخلاص لما شأنه حفظ أمن الوطن واستقراره وسلامة أبنائه.

## مناقشة الخطة العامة للجنة تسيير برنامج الشراكة العالمية للتعليم

ناقشت لجنة تسيير برنامج الشراكة العالمية للتعليم في اجتماعها أمس برئاسة وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالرزاق الأشول الخطة العامة للبرنامج 2014 . 2018م بمبلغ 82 مليون دولار واستعرضت اللجنة المحاور الثلاثة الرئيسية

للخطة ( محور تحسين وتجويد نوعية التعليم ويتضمن برنامج تطوير القائم على المدرسة ، تطوير المناهج الدراسية، تطوير أداء المعلمين والإشراف التربوي، محور الالتحاق والإنصاف الإتاحية ) ويشمل عدد من البرامج أهمها توفير البنية التحتية، تطوير البيئة المدرسية

رفق الطلب الاجتماعي على التعليم، الفرض التعويضية للأطفال خارج المدرسة، محور بناء القدرات المؤسسية وتوظيف عددا من المكونات منها الجودة والاعتماد المدرسي، استراتيجيات التعليم العام ،

نظام المعلومات التربوية في المستويات الامركزية . وتطرق الاجتماع إلى الآليات والخطوات التنفيذية لخطة الأنشطة الاستهلاكية للفصل الدراسي الأول « يوليو- سبتمبر» من العام الجاري بالإضافة إلى مسودة فعاليات تدشين البرنامج.

## اختتام مخيم طبية الجراحي المجاني في إب

بالتعاون مع مستشفى الأمومة والطفولة. وتضمن المخيم إجراء العمليات الجراحية في المسالك وجراحة التجميل والحروق بواقع ستين عملية من أصل 300 حالة مستفيدة من العيادة المجانية والفحوصات الطبية اللازمة.

إب/ محمد الوراقي: اختتم أمس بمحافظة اب مخيم طبيه الجراحي المجاني الذي جرى في مستشفى الأمومة والطفولة واستمرت فعالياته لمدة أسبوع خلال الفترة من 16 حتى 23 من شهر أغسطس الجاري وأقامته مؤسسة طبية الخيرية للتنمية

بالتعاون مع مستشفى الأمومة والطفولة. وتضمن المخيم إجراء العمليات الجراحية في المسالك وجراحة التجميل والحروق بواقع ستين عملية من أصل 300 حالة مستفيدة من العيادة المجانية والفحوصات الطبية اللازمة.

بالتعاون مع مستشفى الأمومة والطفولة. وتضمن المخيم إجراء العمليات الجراحية في المسالك وجراحة التجميل والحروق بواقع ستين عملية من أصل 300 حالة مستفيدة من العيادة المجانية والفحوصات الطبية اللازمة.